



وقائع مؤتمرات جامعة سبها
Sebha University Conference Proceedings

Conference Proceeding homepage: <http://www.sebhau.edu.ly/journal/CAS>



دوافع الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

ليدية عجيسة و عائشة مخلوفي و علي بولبدة

جامعة محند أكلي أولحاج البويرة، مخبر متعدد التخصصات في علوم الانسان والبيئة والمجتمع، البويرة 10000، الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

الهجرة. المهاجر
الهجرة النظامية
الهجرة غير الشرعية
دوافع الهجرة غير الشرعية

الملخص

هدفت الدراسة الميدانية لتعرف على أهم الدوافع التي تولد الرغبة لدى جيل الشباب في المجتمع العربي بما في ذلك الجزائر للهجرة غير الشرعية، متخذين في ذلك طرق جد خطيرة وغير قانونية من أجل هدف وحيد وهو ترك التراب الوطني لأسباب بقت مجهولة حتى لو أدى ذلك بهم للسجن أو الموت المحتمي. حيث أجريت الدراسة على شباب المجتمع الجزائري تحديدا شباب ولاية بجاية، وشملت العينة 60 مبحوث من أعمار مختلفة تم التوصل إليهم بطريقة قصدية بعد زيارتنا المستمرة لوكالة السياحة والأسفار لمدة دامت شهر، لتعرف على أسباب اهتمامهم بالهجرة بصفة عامة ومدى ميولهم للهجرة غير الشرعية خاصة، وبالمزج بين المنهجين الوصفي والمقارن والمقابلة المعمقة تم التوصل إلى نتائج هامة وهي: توجد علاقة بين عدم الاستقرار المهني وأيضاً العائلي والرغبة في الهجرة غير الشرعية، كما أن هناك علاقة بضعف المشاركة الاجتماعية والسياسية للشباب في المجتمع بالرغبة في الهجرة. ثم هناك علاقة في تقنين شروط الهجرة النظامية بارتفاع ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أخيراً هناك علاقة بين انتشار الأفكار السلبية حول واقع الاجتماعي والاقتصادي كقيم اجتماعية حديثة لدى فئة الشباب بارتفاع الرغبة في الهجرة غير الشرعية.

Motives for illegal immigration in Algeria.

Lydia Adjissa, Aicha Makhloufi, Ali Boulebdia.

University of Mohand Akli Oulhadj, Bouira, Multidisciplinary Laboratory of Human Sciences, Environment and Society, Bouira 10000, Algeria.

Keywords:

Migration.
Immigrant.
Regular immigration.
Illegal migration
Motives for illegal migration.

ABSTRACT

The field study aimed to identify the main motivations that drive the desire of young people in Arab societies, including Algeria, to migrate illegally. They take extremely dangerous and illegal routes for the sole purpose of leaving their homeland for reasons that remain unknown, even if this leads to imprisonment or certain death. The study was conducted on young people in the state of Bejaia in Algeria. The sample included 60 respondents of different ages who were approached intentionally to identify the reasons for their interest in migration in general and the extent of their inclination towards illegal migration in particular. By combining descriptive and comparative approaches and in-depth interviews, important results were reached, namely: There is a relationship between professional and family instability and the desire to migrate, as well as a relationship between weak social and political participation and the desire to migrate. There is also a relationship between the legalization of immigration requirements and the rise in illegal immigration. Finally, there is a relationship between the spread of negative ideas about social and economic reality as modern social values among young people and the rise in the desire for illegal immigration.

1. المقدمة

النيات واتخذ لنفسه زوجة وأسرة» (البدو خليل، 2009، صفحة 61)، وبالتالي فقد أصبحت ظاهرة متعلقة بدوافع أهمها كانت اقتصادية سابقا من أجل إيجاد أراض أو موارد جديدة، إلا أنها أصبحت حاليا في نسب مخيفة حيث يخرج المهاجرون إما بطريقة فردية أو جماعية لهدف الوصول إلى بلدان

الهجرة غير الشرعية ليست وليدة عصرنا الحالي حيث: «بدأت الهجرة الإنسانية عبر التاريخ في صورة هجرة جماعية قامت بها القبائل بين روافد الأنهار سعيًا وراء الرزق، أما الهجرة في صورتها الفردانية فلم يعرفها الإنسان إلا في العصور التاريخية بعد استقراره في الوديان، وعرف الزراعة واستثمار

*Corresponding author:

E-mail addresses: l.adjissa@univ-bouira.dz, (A. Makhloufi) a.makhloufi@univ-bouira.dz, (A. Boulebdia) a.boulebdia@univ-bouira.dz

Article History: Received 28 February 2026 - Received in revised form 01 May 2026 - Accepted 10 June 2026

الرزق أو العلم أو العلاج أو أي منفعة أخرى (هوافد بهية و تومي هجيرة، ديسمبر 2021، صفحة 134)، كما جاءت كلمة الهجرة بوجه عام في اللغة العربية من الهجر وهو ضد الوصل، ومنها المهاجر أي التقاطع. وعلى ذلك فكلمة الهجرة هي الخروج من الأرض والانتقال إلى أخرى، والهجرة ليست فقط الانتقال من مكان إلى آخر، ولكن لها دلالة وأهمية اجتماعية قصوى فهي تعني قبل كل شيء الانفصال تقريبا عن جميع الروابط الاجتماعية من ناحية، وتوزيع العلاقات الاجتماعي للأفراد من ناحية أخرى (البدو خليل، 2009، صفحة 63).

- الهجرة غير الشرعية.

تعني الهجرة غير الشرعية: «اجتياز الحدود وتتم دون موافقة سلطات الجاذبة وبدون أن تتوفر في الشخص العابر الشروط القانونية للمرور(..)، سواء من حيث حيازة الوثائق اللازمة للسفر أو الأماكن المحددة لذلك برا أو جوا أو بحرا، بغية التهرب من المراقبة الأمنية والجمركية» (هوافد بهية و تومي هجيرة، ديسمبر 2021، صفحة 135). وتعتبر غير شرعية لأنها تتم بطريقة غير قانونية وممنوعة وتعتبر جرم بالنظر إلى القانون ولما لها من تأثيرات على الأمن الدولي، كما عرف التشريع الجزائري: الهجرة غير الشرعية بـ «مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية والبحرية والدولية وذلك بانتحاله هوية وباستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيال أخرى للتملص من تقديم الوثائق» (قانون العقوبات 01/09، 2009).

- دوافع الهجرة غير الشرعية.

أسباب اقتصادية واجتماعية: هناك من الدراسات السابقة من أجمعت أن: «حجم الهجرة في المجتمع يختلف أو يتأثر بتقلبات النظام الاقتصادي وبالعكس أيضا خاصة ظاهرتي البطالة والفقر، خاصة ظاهرة البطالة، فحسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر في جانفي 2007، فإن عدد البطالين في الجزائر هو 1240800 بطل بنسبة 12.3%».

الأسباب السياسية: فالأحزاب السياسية تعتبر من أهم الأسباب في تخلف المجتمع لأنهم عادة تهمل الشأن الاجتماعي وتتضافر مع الحكومة في إبقاء الباب مغلقا في وجه حاملي الشهادات العليا ما أدى إلى عزوف الشباب وغيره من الفئات الأخرى عن المشاركة في الأحزاب السياسية سوى مؤشر قوي على سلبيتها، وعاملا بتفكير الشباب للهجرة غير الشرعية بحثا بتحقيق أماله في دولة أخرى.

الأسباب النفسية: فكلمة تعمقت عاطفة الارتباط بالوطن والارتباط بالأهل يصعب اتخاذ قرار الهجرة، كما تظهر أكثر الدوافع النفسية في إحساس الفرد بالإحباط في محاولة العيش بطريقة أفضل وتحقيق ذاته من خلال العمل الذي يعمل به، وأيضا المعاناة التي يعيش فيها الشباب والتي تجعله يغامر بحياته في هجرة غير شرعية وهو على وعي ودراك بالأخطار التي يتعرض إليها أثناء الهجرة.

التطور التقني والفني: فمن خلال الاتصالات الحديثة يستطيع المقيمون في الدول الفقيرة معرفة مستويات المعيشة في الدول المتقدمة، كذلك وسائل المواصلات والتي أصبحت أرخص وأسهل، وبالتالي تعتبر هذه التكنولوجيا المتطورة وسائل للجذب وخلق في الدافعية نحو الهجرة وتغيير نمط حياة والرغبة في الاكتشاف، وأمام تقنين ذلك بطرق مشروعة في أغلبية المجتمعات، أصبحت الهجرة السرية وسيلة من أجل بلوغ البلدان الأخرى وتبقى عواقبها

خارج حدود دولهم لأسباب لا تزال مجهولة نتيجة «لتغير نظام العمل والإنتاج في أغلب المجتمعات من الزراعة إلى الصناعة، ومن هنا ينظر إلى الهجرة باعتبارها علامة بارزة على التغير الاجتماعي طالما كانت عملية التصنيع تصاحبها حركات سكانية من الريف إلى الحضر، ومن مدينة إلى أخرى في نفس البلد، ومن مجتمع لأخر، ولقد كان للتحرك السكاني أهمية كبيرة في أوروبا وأمريكا وإفريقيا وآسيا (حلي علي، 2005، صفحة 255).

أما في الجزائر عرفت الهجرة الجماعية عبر قوارب الموت بداية التسعينات، وتفاقمت الظاهرة بداية من 2005، إلا أن هناك واقعة تؤكد أن الجزائر عرفت إحدى أشكال الهجرة غير الشرعية (الحرقاة) والمنتشرة اليوم في الموانئ، حيث مارسها فقراء الجزائر منذ عشرات السنين عندما أثقل كاهلهم الفقر ونتيجة للحرب والظروف الأمنية تحديدا في سنة 1926، (طبي رايح، 1 جانفي 2007)، لتظهر في المجتمع الجزائري حاليا ظاهرا الهجرة في زوارق خشبية تعرف بالهجرة عن طريق قوارب الموت، حيث يبحرون من السواحل الشرقية والغربية بحث عن الضفة الأخرى، حيث بدأت الظاهرة بالمغرب نظرا للقرب الجغرافي من إسبانيا، ثم انتقلت إلى الجزائر بعد تشديد الخناق على جبل طارق، وأحداث سبتة وهليلية، لتمد إلى السواحل الغربية الجزائرية (بني صاف، عين تيموشنت وهران) ثم انتقلت إلى الشواطئ الشرقية (عنابة، القالة، سكيكدة)، (طبي رايح، 1 جانفي 2007).

من أجل ما تعكسه الظاهرة من تداعيات وخطورة أمنية وأيضا اقتصادية وسياسية على البلد المصدر والمستقبل للمهاجرين غير الشرعيين، أتت هذه الدراسة بهدف البحث عن الأسباب والدوافع المختلفة للشباب الجزائريين المستعدين لخوض تجربة الهجرة غير الشرعية، من أجل الإحاطة بالدوافع والظروف المشجعة عليها، ووضع حلول امبريقية معالجة للظاهرة، هذا من منطلق التساؤل الرئيسي التالي: ما هي دوافع الهجرة الشرعية في الجزائر؟

أ- الفرضيات:

توجد علاقة بين ارتفاع نسبة بطالة الجامعيين بالرغبة في الهجرة غير الشرعية.

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين (متغير الجنس، الحالة الاجتماعية، الحالة المادية) بالرغبة في الهجرة غير الشرعية.

هناك علاقة بضعف المشاركة الاجتماعية والسياسية للشباب في المجتمع بالرغبة في الهجرة.

هناك علاقة في تقنين شروط الهجرة بارتفاع ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

ب- الأهداف:

معرفة أشكال الاغتراب الاقتصادي لدى الشباب العاطلين على العمل وتأثيره في روح المواطنة والانتماء لديهم.

معرفة أهم الدوافع الحقيقية وراء الهجرة غير الشرعية في جانبها الاجتماعي والشخصي والاقتصادي.

التعرف كيفية تؤثر المشاركة وتمكين الشباب وإتاحة الفرص وعدم إخضاعهم لقواعد وقيم وتقنين حريتهم و لا مشاركتهم في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية على رغبتهم في الاستقرار، ثم البحث كيف تؤثر ولظروف المجتمعية والصراعات العنصرية في المجتمع على روح المواطنة.

ت- الإطار النظري والمفاهيم.

- الهجرة.

الهجرة: لغة تعني كلمة هاجر المهاجرة من البلد وعنه، أي خرج إلى بلد آخر، ويمكن تعريف الهجرة بأنها الاغتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى سعيا وراء

يبين الجدول حجم العينة الراغبين في الهجرة خارج التراب الوطني، والمتمثلين في 60 شخص من جنس الإناث والذكور الذين وجدناهم في مدة شهر يتدافعون من أجل الحصول على المعلومات المهمة والملفات الضرورية من وكالة السياحة والأسفار من أجل الهجرة، حيث قسمت العينة بعد التعمق قليلا في الأسئلة إلى راغبين بالهجرة بطريقة نظامية، والمندفعين من أجل الحصول على مختلف المعلومات التي تمكنهم من الخروج حتى بطرق غير قانونية وبصفة غير شرعية، اختلفت في ذلك الدوافع بين الراغبين في العبور بطريقة رسمية أو بطرق غير رسمية لعدة أسباب ومشاكل اجتماعية وشخصية وسياسية واقتصادية وحتى عولماتية كانت الهدف الرئيسي للقيام بهذه الدراسة والبحث عن الإجابة على فرضياتها.

ب- أدوات جمع البيانات:

حاولت الدراسة الإجابة على التساؤلات باستخدام المنهج الوصفي والذي هدف خصيصا لوصف وتسجيل وتحليل وتفسير الظروف والدوافع المختلفة لظاهرة الهجرة غير الشرعية، كما اعتمدنا أيضا على منهج دراسة حالة لغياب قاعدة سير ذاتية ومن أجل حساسية الموضوع من جهة أخرى، ولهدا تم دراسة الحالات الموجودة بعمق بالتركيز على كل حالة بمفردها، في الأخير تم دمج البيانات المتشابهة وتحليلها مع اعتمادنا على الأساليب الإحصائية المناسبة. كما تم إجراء المقابلات ودراسة الحالات كل على حدا من خلال مناقشة الأجوبة، بهدف الوصول إلى حقائق موضوعية.

ت- الأساليب الإحصائية:

من أهم تقنيات البيانات التي اعتمدنا عليها في دراستنا نجد الأساليب الإحصائية المتمثلة في معاملات الارتباط، لتحديد مدى وجود علاقة بين متغيرات الدراسة، بغرض التعبير عنها إحصائيا ورياضيا (مساني، 2020/2019، الصفحات 07-08)، ونذكر في هذا الصدد:

- معامل ارتباط الاقتران: يستخدم في حالة وجود متغيرات كمية أي وصفية، حيث تكون البيانات موضوعة في جدول مزدوج يتكون من أربع خانات، بغرض اختبار مدى وجود العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع، حسب قانون معامل الاقتران التالي:

$$R = \frac{A \times D - B \times C}{A \times D + B \times C}$$

- معامل ارتباط التوافق: إن معامل التوافق يستخدم في حالة وجود جدول يحتوي على أكثر من 4 خانات، يحتوي على بيانات كمية لكلا المتغيرين أو متغير واحد كمي والآخر كمي، ولحساب معامل التوافق نتبع الخطوات التالية:

- مربع تكرار كل فئة.

- تربيع تكرار كل خانة ونقسمه على حاصل ضرب مجموع كل التكرارات للعمود الأفقي والرأسي للصف والعمود.

- نجمع حاصل القسمة، والذي نرمز له بالرمز A بحيث $A = A_1 + A_2 + A_3 + A_4 + \dots + A_N$ وقانون معامل التوافق هو: $=$

$$R = \sqrt{\frac{A - 1}{A}}$$

ث- النسب المؤوية.

3. النتائج

أ- علاقة بين المتغيرات الشخصية والديموغرافية بالهجرة غير الشرعية.

الحروب والصراعات الأهلية: الحروب والصراعات الأهلية أدت إلى سلب حقوق الشعوب في الحياة والأمان والبلاد، مما زاد في حدة الفقر ونشر الخوف، بالإضافة إلى ما خلفه الاستعمار الغربي من مشكلات، ومثال عدة دول إفريقيا مثل (الكونغو الديمقراطية، ساحل العاج..)، وفي البلاد العربية توجد فلسطين ولبنان، ومن خلال الحروب الأهلية مثل السودان ومشكلات الجنوب والصومال الداخلية وأخيرا العراق بسبب الاحتلال الأمريكي بعد عام 2003. (الزبيدي مفيد، 2010، صفحة 28).

الأسباب الاجتماعية: تعيش المجتمعات خاصة العربية بمختلف شرائحها الاجتماعية والثقافية جملة من التناقضات الاجتماعية، بل وحتى الصراعات التي جعلتها المنطقة الأكثر حراكا في العالم، وتتصل هذه التناقضات بالمشروع المجتمعي للمنطقة، وخصوصا مستويات التوفيق بين الأصالة والحداثة وذلك في مختلف الجوانب الحياتية للأفراد والجماعات؛ كطبيعة الأسرة والعلاقة بين الرجل والمرأة، ومكانة المرأة في المجتمع وكذا دور الدين والديموقراطية والحريات الحزبية والمواطنة والولاء، في ظل هذه الأوضاع تعيش الفئات الاجتماعية لاسيما الشباب صراعا من القيم الجماعية السائدة فينتج، عنه تباين وجهات النظر حو العديد من القضايا الاجتماعية، ويدع هذه الهيئات إلى الشعور بالغربة وهي داخل مجتمعاتنا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ألاسكوا، 2009، صفحة 08).

2. المواد وطرق العمل

أ- مجتمع البحث وعينته:

تمثل مجتمع الدراسة في فئة الشباب الراغبين في الهجرة غير الشرعية بمدينة بجاية، تحديدا فئات شبابية تم التوصل إليهم بمساعدة أحد المسؤولين عن وكالة السياحة والأسفار بولاية بجاية، وتم التواصل معهم واستجوابهم عن طريق فتح فرص لإعطاء أسئلة كانت مباشرة، وكانت مشاركتنا معهم على أساس بناء الثقة والمشاركة على أساس أننا أحد الأفراد الراغبين في الهجرة بطريقة غير شرعية، وقد تم التواصل مع 73 مبحوث ألغيت 13 مشاركة لبعضهم بسبب تخوفهم من الإجابة على الأسئلة الكاملة، وقد تم تقسيم المشاركين إلى الراغبين في الهجرة بطريقة غير شرعية وممن يرفضونها لتصنيف الأسباب والدوافع التي تجعل الفئة الأولى مندفعة وراء هذه الطريقة من الهجرة رغم خطورتها. وقد تم تعاملنا مع عينة متشكلة من 30 مبحوث يبحثون عن طرق غير الشرعيين و30 يرفضونها تماما ذلك في مدة دامت 21 يوم من تاريخ 12 جانفي 2024 إلى 01 فيفري 2025. وعينة البحث موضحة في الجدول أدناه:

جدول 1: يبين حجم عينة البحث.

النسبة %	التكرار	الرغبة في الهجرة:
50%	30	بطريقة غير نظامية.
50%	30	بطريقة قانونية.
100%	60	المجموع.

جدول 2: يبين توزيع المبحوثين على أساس متغير الجنس.

الجنس:	الرغبة في الهجرة:		بطريقة غير النظامية		بطريقة قانونية		المجموع	
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
ذكر	60.61%	20	39.39%	13	100%	33	100%	33
أنثى	33.33%	10	66.67%	20	100%	30	100%	30
المجموع	50%	30	50%	30	100%	60	100%	60

يبين الجدول أعلاه توزيع المبحوثين الراغبين في الهجرة بطريقة نظامية وطريقة غير نظامية على أساس متغير الجنس، حيث يميل الاتجاه العام للإجابات أن الفئتين الراغبين في الهجرة بطرق مختلفة متساوية من حيث النسبة، وهذا يعود لطبيعة العينة وطريقة اختيار أفراد الدراسة فقط.

أما بإدخالنا المتغير المستقل المتمثل في النوع الاجتماعي وتأثيره على المتغير التابع الذي هو طبيعة الهجرة المرغوب فيها، نجد أن الاتجاه الأول (أهتتم بالهجرة بطريقة غير شرعية) معزز من جنس الذكور بنسبة 60.61%، مقابل 39.39% فقط من جنس الذكور ممن يرغبون ويريدون الهجرة بطريقة قانونية ورسمية فقط.

في حين أن الاتجاه الثاني والذي يمثل فئة الراغبين في الهجرة فقط بطريقة قانونية، معززة أكثر من جنس الإناث بنسبة 66.67%، مقابل فئة معتبرة وغير مخفية تماما أيضا من الإناث ممن يردن ويبحث للخروج عن التراب الوطني بأي طريقة كانت حتى لو كانت بطرق خطيرة وغير قانونية وهذا بنسبة 33.33%.

باعتمادنا على معامل الارتباط بين جنس المبحوثين والاهتمام بالرغبة في الهجرة الشرعية، تم التوصل إلى وجود علاقة ارتباط متوسطة بين المتغيرين قدرت ب $R=0.50$.

هو ما يؤكد أن الظاهرة وإن كانت مرتبطة سابقا بجنس الذكور فقط، إلا أن في الوقت الحالي أصبحت حتى أغلبية الإناث يرغبون في الخروج بدون محرم عن الوطن ولو كان ذلك بطريقة غير قانونية وحتى بعيدا عن رغبة الأولياء لأن في الأصل الأهالي الجزائري لا تحب مثل هذه الطرق الخطيرة في سفر أبنائهم للبلدان الأخرى، خاصة إن كان كسر هذه القيم أتت من طرف الأثني. وهو ما يؤكد أن أغلبية المجتمعات العربية دقت نقوس الخطر في هذه المسألة ولم تعد مسألة مرتبطة بجنس الذكور لجهنم للاكتشاف أو رغبتهم في العيش المنفرد فقط، بل أصبحت قضية تمس مختلف الشرائع والفئات، مما يستوجب حولها دراسة جدية خاصة تلك المتعلقة بالأسباب والدوافع من أجل الحد منها.

جدول 3: توزيع المبحوثين على أساس متغير السن.

السن:	الرغبة في الهجرة:		بطريقة غير النظامية		بطريقة قانونية		المجموع	
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
29-21	65%	13	35%	07	100%	20	100%	20
38-30	73.68%	14	26.32%	05	100%	19	100%	19
47-39	80%	02	20%	08	100%	10	100%	10
56-48	90.91%	01	9.09%	10	100%	11	100%	11
المجموع	50%	30	50%	30	100%	60	100%	60

يبين الجدول أعلاه توزيع المبحوثين الراغبين في الهجرة بطريقة نظامية وطريقة غير نظامية على أساس متغير السن، حيث يميل الاتجاه العام للإجابات أن الفئتين الراغبين في الهجرة بطرق مختلفة متساوية من حيث النسبة، وهذا يعود لطبيعة العينة وطريقة اختيار أفراد الدراسة فقط.

أما بإدخالنا المتغير المستقل المتمثل في سن المبحوثين وتأثيره على المتغير التابع

Motives for illegal immigration in Algeria.

الذي هو طبيعة الهجرة المرغوب فيها، نجد أن الاتجاه الأول (أهتتم بالهجرة بطريقة غير شرعية) معزز من طرف الفئة العمرية (30-38 سنة) بنسبة 73.68%، مقابل 26.32% فقط من نفس الفئة العمرية ممن يرغبون ويريدون الهجرة بطريقة قانونية ورسمية فقط.

كما عزز نفس الاتجاه (أرغب في الهجرة بطريقة غير نظامية) من طرف المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم بين (21-29 سنة) بنسبة 65%، في مقابل هناك نسبة أقل من صغار السن فقط نسبة 35% ممن هم يريدون الحصول على التأشيرة بطريقة قانونية.

في حين أن الاتجاه الثاني والذي يمثل فئة الراغبين في الهجرة فقط بطريقة قانونية، معززة أكثر من الفئة العمرية الذين تفوق أعمارهم 47 سنة بنسبة 90.91%، مقابل فئة معتبرة من كبار السن قدرت نسبتهم ب 9.09% يريدون الهجرة أيضا عن طريق الحرقه وبطريقة غير قانونية.

في نفس الاتجاه نجد أيضا لفئة العمرية بين (39-49) بنسبة 80% هم في المرتبة الثانية أكثر رغبة في الحصول على التأشيرة بطريقة قانونية فقط.

باعتمادنا على معامل التوافق من أجل إظهار العلاقة بين متغير سن المبحوثين برغبتهم في الهجرة غير الشرعية، تم التوصل إلى وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين المتغيرين قدرت ب $R=0.33$. هذا تابع للأسباب التالية:

لم تعد مسألة الرغبة في الهجرة والمخاطرة بالنفس بطريقة خطيرة وغير مضمونة مسألة متعلقة بفئة عمرية معينة لنقص الوعي أو نقص خبرتهم وتجربتهم في دروس الحياة أو نتيجة اختلاف ترتيب القيم بينهم، باعتبار أغلبية المبحوثين من سن صغير أو كبير لا فرق يريدون الفرار أو السفر واكتشاف البلدان الأخرى بطريقة غير معترف بها ولأسباب يمكن التوصل إليها في الجداول اللاحقة.

جدول 4: يبين توزيع المبحوثين على أساس متغير المستوى الدراسي.

المستوى الدراسي:	الرغبة في الهجرة:		بطريقة غير النظامية		بطريقة قانونية		المجموع	
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
متوسط	09.09%	01	90.91%	10	100%	11	100%	11
ثانوي	16.67%	02	83.33%	10	100%	12	100%	12
جامعي	72.97%	27	27.03%	10	100%	37	100%	37
المجموع	50%	30	50%	30	100%	60	100%	60

يبين الجدول أعلاه توزيع المبحوثين الراغبين في الهجرة بطريقة نظامية وطريقة غير نظامية على أساس متغير المستوى التعليمي، حيث يميل الاتجاه العام للإجابات أن الفئتين الراغبين في الهجرة بطرق مختلفة متساوية من حيث النسبة، وهذا يعود لطبيعة العينة وطريقة اختيار أفراد الدراسة فقط.

أما بإدخالنا المتغير المستقل المتمثل في مستوى المبحوثين التعليمي وتأثيره على المتغير التابع الذي هو طبيعة الهجرة المرغوب فيها، نجد أن الاتجاه الأول (أهتتم بالهجرة بطريقة غير شرعية) معزز من طرف المبحوثين ذات المستوى التعليمي المرتفع الجامعيين بنسبة 72.97%، مقابل 27.03% فقط من نفس الفئة الجامعية ممن هم أكثر دراية بمخاطر الحرقه ويرغبون في الهجرة بطريقة قانونية ورسمية فقط.

في حين أن الاتجاه الثاني والذي يمثل فئة الراغبين في الهجرة فقط بطريقة قانونية، معززة أكثر من الفئة الذين لديهم مستوى تعليمي متوسط بنسبة 90.91%، مقابل فئة معتبرة من ذوات المستوى المتوسط 9.09% ممن

ذلك ما يؤكد أن الاستقرار المهني للمبحوث يساعده في الاستقرار وعدم الرغبة بطرق غير رسمية، أما المبحوثين وأكثريةهم كما تم التوصل إلى ذلك سابقا هم من حاملي الشهادات الجامعية وهم في وضعية بطالة أكثر رغبة في تغيير واقعهم المهني والبحث عن فرص للعطاء وتحقيق الذات والرغبة في الإبداع واستغلال طاقاتهم واثبات وجودهم في بلدان أخرى بعد أن تم التذرع عن تحقيق ذلك في وطنهم الأم، خاصة وأن البطالة يجعلهم في نظر المجتمع بدون فائدة وغير قادرين على الإنتاج، وحتى عالة وثقل مادي على عائلاتهم مما يجعل تفكيرهم ينصب في الرغبة في التحرر من هذا الشبه المهلك لنفسياتهم ووجودهم، خاصة وأن القدرة على الإنتاج واكتساب الراتب وممارسة عمل في المجتمعات العربية بما في ذلك الجزائر وحسب القيم الدينية الاجتماعية، مرتبط بقدرة الشباب على الاستقرار العائلي والزواج وبناء أسرة، وإن تعذر الشباب في كسب الباءة والمادة فإن ذلك يجعلهم في دائرة مفرغة يعانون ضيق الحال المادي من جهة وأيضا عدم الاستقرار العائلي والعاطفي، خاصة وأن أغلبية المبحوثين تفوق أعمارهم العشرين والثلاثين سنة وعدم تحقيقهم لهذا الشرطين من استقلال مادي ثم أسري يجعلهم يعيشون في حالة غير مستقرة أجماعيا وينظرون إلى أنفسهم زيادة يحاولون من ورائها أما تحقيق قدراتهم في بلدان يعتقدون بأنها من تسمح وتقدم لهم فرص في تفجير ما لهم من طاقات وقدرات بأثمان باهظة أكثر مقارنة ببلدهم الأصلي، وهذا ما يجعلهم يختارون إما الذهاب للتحقيق ذاتهم واستقرارهم المهني وأما الموت وإنهاء أرواحهم في البحر أو عبر بواخر نقل السلع والزيوت الخطيرة.

جدول 6: توزيع المبحوثين على أساس متغير الحالة الاجتماعية.

الريغبة في الهجرة:	بطريقة غير النظامية		بطريقة قانونية		المجموع	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
موظف	04	100%	04	100%	04	100%
مقاول	03	25%	09	75%	12	100%
تاجر	-	-	07	100%	07	100%
عامل حر	11	100%	-	-	11	100%
بدون عمل	16	61.54%	10	38.46%	26	100%
المجموع	30	50%	30	50%	60	100%

يبين الجدول أعلاه توزيع المبحوثين الراغبين في الهجرة بطريقة نظامية وطريقة غير نظامية على أساس متغير الحالة الاجتماعية، حيث يميل الاتجاه العام للإجابات أن الفئتين الراغبين في الهجرة بطرق مختلفة متساوية من حيث النسبة، وهذا يعود لطبيعة العينة وطريقة اختيار أفراد الدراسة فقط.

أما بإدخالنا المتغير المستقل المتمثل في الحالة المهنية وتأثيره على المتغير التابع الذي هو طبيعة الهجرة المرغوب فيها، نجد أن الاتجاه الأول (أهتم بالهجرة بطريقة غير شرعية) معزز من طرف فئة المبحوثين الذين يمارسون أعمال حرة ومتعددة وغير مستقرة من أجل الرغبة في كسب العيش بنسبة 100%.

كما عزز نفس الاتجاه (أرغب في الهجرة بطريقة غير نظامية) من طرف المبحوثين البطالين الذين لا يمارسون أي عمل أو وظيفة بنسبة 61.54%، في مقابل هناك نسبة معتبرة أيضا من غير المتزوجين قدرت ب 13.79% ممن هم يريدون الحصول على التأشيرة بطريقة قانونية.

في حين أن الاتجاه الثاني والذي يمثل فئة الراغبين في الهجرة فقط بطريقة قانونية، معززة أكثر من فئة المتزوجين المستقرين اجتماعيا بنسبة 100%. كما عزز نفس الاتجاه في المرتبة الثانية من طرف المبحوثين المطلقين بنسبة 54.55%، مقابل تقريبا نفس نسبة المطلقين المقدرين ب 45.45% يريدون الهجرة بطريقة غير نظامية.

باعتدانا على معامل التوافق لتبيان العلاقة بين متغير الحالة الاجتماعية ومتغير الهجرة بطريقة غير نظامية، تم التوصل إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية بين المتغيرين قدرت ب $R=0.635$. هذا تابع للأسباب أدناه:

الاستقرار الاجتماعي والأسري يعتبر حافز مهم لدى فئة الشباب الذكور

يريدون الهجرة أيضا عن طريق الحرفة وبطريقة غير قانونية.

في نفس الاتجاه نجد أيضا الحاملين لمستوى تعليمي ثانوي بنسبة 83.33% هم في المرتبة الثانية أيضا لديهم رغبة في الحصول على التأشيرة بطريقة قانونية فقط.

باعتدانا على معامل التوافق لدراسة العلاقة بين المتغيرين، تم التوصل إلى وجود علاقة ارتباط متوسطة بين متغير المستوى التعليمي بالرغبة في الهجرة بطريقة غير نظامية قدرت ب $R=0.42$. وهذه العلاقة معززة أكثر من ذوي المستوى التعليمي المرتفع أي المتخرجين الجامعيين هم أكثر من غيرهم رغبة في الهجرة بطريقة غير نظامية، ذلك يعود إلى: أنهم تحصلوا على شهادات جامعية أخذت منهم سنوات من التضحية والجهد استعدادا لعالم العمل يوافق شهادتهم وتخصصاتهم، إلا أن الواقع الذي وجدوه لم يسمح لهم في رؤية ثمار تخرجهم وتكوينهم الجامعي، مما جعل الأغلبية منهم يندم على سنوات قضوها في التكوين الأكاديمي دون أن إنتاج نتيجة عدم اختيارهم للحياة المهنية منذ البداية، أما البعض الآخر رأى أن البلدان الأخرى يمكن أن تحقق لهم هذا الحلم الذي صعب تحقيقه في بلادهم الأصلي، وحتى وإن أدى ذلك حسب إجابات البعض إلى (إعادة سنة أو أكثر في بلدان أخرى، إلا أن تخرجهم حسب آرائهم سيتوج بالتوظيف والاستغلال الأحسن لطاقاتهم).

جدول 5: توزيع المبحوثين على أساس متغير الحالة المهنية.

الريغبة في الهجرة:	بطريقة غير النظامية		بطريقة قانونية		المجموع	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
موظف	-	-	04	100%	04	100%
مقاول	03	25%	09	75%	12	100%
تاجر	-	-	07	100%	07	100%
عامل حر	11	100%	-	-	11	100%
بدون عمل	16	61.54%	10	38.46%	26	100%
المجموع	30	50%	30	50%	60	100%

يبين الجدول أعلاه توزيع المبحوثين الراغبين في الهجرة بطريقة نظامية وطريقة غير نظامية على أساس متغير العمل، حيث يميل الاتجاه العام للإجابات أن الفئتين الراغبين في الهجرة بطرق مختلفة متساوية من حيث النسبة، وهذا يعود لطبيعة العينة وطريقة اختيار أفراد الدراسة فقط.

أما بإدخالنا المتغير المستقل المتمثل في الحالة المهنية وتأثيره على المتغير التابع الذي هو طبيعة الهجرة المرغوب فيها، نجد أن الاتجاه الأول (أهتم بالهجرة بطريقة غير شرعية) معزز من طرف فئة المبحوثين الذين يمارسون أعمال حرة ومتعددة وغير مستقرة من أجل الرغبة في كسب العيش بنسبة 100%.

كما عزز نفس الاتجاه (أرغب في الهجرة بطريقة غير نظامية) من طرف المبحوثين البطالين الذين لا يمارسون أي عمل أو وظيفة بنسبة 61.54%، في مقابل هناك نسبة معتبرة أيضا من البطالين بنسبة 38.46% ممن هم يريدون الحصول على التأشيرة بطريقة قانونية.

في حين أن الاتجاه الثاني والذي يمثل فئة الراغبين في الهجرة فقط بطريقة قانونية، معززة أكثر من فئة التجار الكبار بنسبة 100%. في نفس الاتجاه نجد فئة المقاولين ممن يرغبون في الهجرة بطريقة قانونية بنسبة 75% مقابل 25% من نفس الفئة إلا أنهم يحاولون الهجرة حتى بطريقة غير قانونية.

باعتدانا على معامل التوافق بين لتبيان العلاقة بين متغير الحالة المهنية والرغبة في الهجرة غير النظامية تم التوصل إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية متوسطة بين المتغيرين قدرت ب $R=0.51$.

جدول 8: يبين علاقة ضعف المشاركة الاجتماعية والسياسية للشباب في**المجتمع بالرغبة في الهجرة.**

الرغبة في الهجرة: وجود مشاركة	بطريقة غير النظامية		بطريقة قانونية		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
توجد	-	-	17	100 %	17	100 %
لا توجد	30	69.77 %	13	30.2 %	43	100 %
المجموع	30	50 %	30	50 %	60	100 %

يبين الجدول أعلاه توزيع المبحوثين الراغبين في الهجرة بطريقة نظامية وطريقة غير نظامية على أساس مدى مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية، حيث يميل الاتجاه العام للإجابات أن الفئتين الراغبين في الهجرة بطرق مختلفة متساوية من حيث النسبة، وهذا يعود لطبيعة العينة وطريقة اختيار أفراد الدراسة فقط.

أما بإدخالنا المتغير المستقل المتمثل في المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية وتأثيره على المتغير التابع الذي هو طبيعة الهجرة المرغوب فيها، نجد أن الاتجاه الأول (أهتم بالهجرة بطريقة غير شرعية) معزز من طرف الفئات التي لا تشارك بتاتا في الحياة العامة والسياسية في المجتمع بنسبة 69.77 %، مقابل 30.23 % ممن لا يشاركون في الحياة السياسية والاجتماعية في المجتمع إلا أنهم غير مهتمين بالهجرة غير النظامية.

في حين أن الاتجاه الثاني والذي يمثل فئة الراغبين في الهجرة فقط بطريقة قانونية، معززة من فئة المشاركين بنسبة 100 %.

باعتدانا على معامل الاقتران لتبيان طبيعة العلاقة بين المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية للمبحوثين وعلاقتها بالرغبة في الهجرة غير النظامية، تم التوصل إلى وجود علاقة ارتباط سلبية تامة بين المتغيرين قدرت ب: $R=-1$. مما يعني أن المشاركة لها تأثير في تحقيق شعور المواطن والاستقرار وأيضا الانتماء لدى المبحوثين، وعدم تحقيق هذا الشرط وعدم إعطاء وتعزيز الدور الاجتماعي والديمقراطي والسياسي للشباب في وطنهم جعلهم يشعرون بالاغتراب وعدم الانتماء والرغبة إلى بلدان قد يحسون فيها أكثر بلمساتهم وصنيعهم وقراراتهم.

حيث أكد مختلف المبحوثين المستعدين للهجرة بطريقة غير نظامية أنهم لا يهتمون بتاتا لمسألة الانتخاب داخل وطنهم، ذلك نتيجة جهلهم لتشريعات المعمول بها في العمل السياسي، وكما أجابوا أن على الدولة توجيه سياساتها لخدمة واقع الشباب والعمل وتوفير مناصب الشغل الشريفة أكثر التي تتوافق مع المهارات المكتسبة من قبل الشبيبة والمواطنين، وبما أن أغليتهم في البطالة والواقع المعيشي والاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي لا يدعهم فبالنالي هم ليسوا بأنتم الاستعداد لإعطاء أصواتهم لتشريعات وبرامج لا تخدمهم ولا تحترم طموحاتهم.

كما أجاب البعض الآخر من المبحوثين الراغبين بالهجرة بأي طريقة وحتى وان كانت خطيرة على حياتهم، أنهم يعيشون أوضاع جافة وليس فيها أي روح، وخاصة أمام انعدام مراكز شبابية وعدم وجود فرص للمشاركة في نشاطات رياضية ولا حتى أعمال تطوعية يظهرون فيه مواطنهم ومشاركهم ولو بطريقة إنسانية وثقافية في بلدهم، وهذا ما أشار إليه الأغلبية حين أكدوا أن هناك تقنين لرغبتهم في فتح مشاريع ذاتية تمهمهم، وكما واجههم الرفض لأكثر من مرة حينما أرادوا فتح نقابات وجمعيات تهم بأفكارهم وأفكار الشبيبة.

أما البعض الآخر أجابوا أن سوء تسيير وتوزيع موارد الدولة أهانهم كمتخرجين جامعيين وأصحاب كفاءات حيث أكد البعض أنهم تحصلوا على تمويل دولي

والإناث من أجل التحفيز على البقاء والتضحية على شريك الحياة خاصة لما يكون لهذين الشريكين أولاد وأهداف ومسؤوليات تحفزهم على البقاء من أجل إعانتهم وحمايتهم اجتماعيا وماديا، كما يؤكد هذا المؤشر أن مؤشر الإشباع العاطفي والنفسي للفرد بوجود أمامه شريك يجعل لحياته معنى ويساعده حتى معنيا لمعرفة أهدافه وأولياتهم، يجعلهم يصب اهتمامهم للحفاظ على أنفسهم بأقصى الطرق وينمو فهم شعور البقاء من أجل الآخر، وهو ما يجعل لحياتهم معنى وأكثر استقرارا ويبعدهم من التفكير السلبي، ومن الإلقاء بأنفسهم في قوارب الموت أو طرق خطيرة للهجرة.

جدول 7: توزيع المبحوثين على أساس متغير الحالة المادية.

الرغبة في الهجرة: الحالة المادية:	بطريقة غير النظامية		بطريقة قانونية		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
سيئة	07	63.64 %	04	36.36 %	11	100 %
متوسطة	09	50 %	09	50 %	18	100 %
جيدة	14	45.16 %	17	54.84 %	31	100 %
المجموع	30	50 %	30	50 %	60	100 %

يبين الجدول أعلاه توزيع المبحوثين الراغبين في الهجرة بطريقة نظامية وطريقة غير نظامية على أساس متغير الحالة المادية، حيث يميل الاتجاه العام للإجابات أن الفئتين الراغبين في الهجرة بطرق مختلفة متساوية من حيث النسبة، وهذا يعود لطبيعة العينة وطريقة اختيار أفراد الدراسة فقط.

أما بإدخالنا المتغير المستقل المتمثل في الحالة المادية وتأثيره على المتغير التابع الذي هو طبيعة الهجرة المرغوب فيها، نجد أن الاتجاه الأول (أهتم بالهجرة بطريقة غير شرعية) معزز من طرف مختلف فئات المبحوثين من بينهم ذوي المستوى المادي السيئ بنسبة 63.64 %، مقابل 36.36 % من المستوى المادي المنخفض إلا أنهم غير مهتمين بالهجرة غير النظامية.

كما عزز نفس الاتجاه (أرغب في الهجرة بطريقة غير نظامية) في المرتبة الثانية من طرف المبحوثين ذوي المستوى المادي المتوسط بنسبة 50 %، في مقابل هناك نسبة 50 % من نفس الفئة أيضا ممن يريدون الحصول على التأشيرة بطريقة قانونية.

في حين أن الاتجاه الثاني والذي يمثل فئة الراغبين في الهجرة فقط بطريقة قانونية، معززة أكثر من فئة ذوات الدخل المادي أو الحالة المادية الجيدة بنسبة 54.84 % مقابل 45.16 % من نفس الفئة إلا أنهم يحاولون الهجرة بطريقة غير قانونية.

باعتدانا على موافق بين المتغيرين (الحالة المادية والرغبة في الهجرة غير الشرعية) تم التوصل إلى وجود علاقة ارتباط جد ضعيفة بين المتغيرين قدرت ب $R=0.026$. مما يعني أن الحالة المادية للمبحوثين وواقعهم المعيشي لم يعد سبب رئيسي في رغبتهم في الهجرة غير النظامية، مما يعني ما يهم المبحوث الراغب في الهجرة حاليا هو تحقيق استقرار مهني وحسن استغلال قدراته أولا بالرغم من انحداره من أسر أو عائلات جيدة ماديا أو لا. حيث أن عدم الاستقرار المهني وتضييعهم لطاقتهم في فراغ جعلهم يعيشون في روتين وخاصة ونحن أمام طاقات شابة طموحة لها أحلام الإبداع والإنتاج وربما إعطاء لمساتها وتحقيق وجودها في فرص أحسن، وخاصة أيضا نحن في عصر متطور يشجع الشاب المعطاء المنتج القادر على إنتاج ثروة بمختلف الطرق الحديثة، ورغم تمكينهم على ذلك يشجعهم بالإحباط والاغتراب عن العالم الذي هو يحلمون بها والموجود في مخيلتهم.

ب- تحليل البيانات المحور الثاني، دوافع الهجرة غير الشرعية.

القواعد والقيم المجحفة من قبلهم، خاصة وأنهم في مرحلة الرغبة في الاكتشاف وفي عصر تعزيز التنوع الثقافي وتشجيع الاختلاف القيمي والتعارف والتعايش العالمي، بالتالي فهذه الفئة تعتبر أن السفر حق طبيعي لكل فرد في المجتمع سواء من أجل العمل أو السفر أو الدراسة، وتقنين مثل هذه الطرق تعد حسب تصريحاتهم أمور سياسية خارجية لا يجب عليهم دفع ثمنها، مما ولد الرغبة في تحقيقها بطرق غير مشروعة لأنها أصبحت آمال ومطمح الأغلبية من المواطنين.

جدول رقم (10) يبين بداية اهتمام المبحوثين بالهجرة غير النظامية.

الجنس: دوافع الاهتمام بالهجرة النظامية:	الذكور		الإناث		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
تجاوز سن الزواج	18	85.71 %	03	14.29 %	21	14.29 %
البطالة	11	61.11 %	07	38.89 %	18	12.24 %
نمط الحياة	20	71.43 %	08	28.57 %	28	19.05 %
بعد الطلاق	01	20 %	04	80 %	05	3.4 %
عدم التمكن من الحصول على فيزا	06	37.5 %	10	62.5 %	16	10.88 %
ضعف فرص المشاركة	20	66.67 %	10	33.33 %	30	20.41 %
انتشار أفكار سلبية حول مستقبل المجتمع	20	68.97 %	09	31.03 %	29	19.73 %
المجموع	96	65.31 %	51	34.69 %	147	100 %

ملاحظة: مجموع التكرارات أكبر من حجم العينة، نتيجة تعدد الإجابات. يشير الجدول أعلاه إلى أهم الدوافع التي ذكرت من طرف فئة المبحوثين على أساس أنها الدافع وراء الرغبة في الهجرة حتى لو كانت بطريقة غير شرعية، أما الأسباب كانت حسب المقابلة وفقا للإجابات المباشرة والمجدولة أعلاه إلى: بسبب ضعف المشاركة في الحياة العامة: حيث أشار أغلبية المبحوثين بسبب 20.41% أن السبب حسب تعبيرهم ناتج من جفاء الحياة الاجتماعية وعدم إتاحة فرص المشاركة السياسية والثقافية للشباب، حيث أكد الأغلبية منهم أن هناك عراقيل في عدم التمثيل الصحيح لاحتياجات الشبيبة، ونقص فرص المشاركة بأرائهم السياسية والمتعلقة بالحياة المعيشية والاقتصادية، وهذا ما قلل لديهم الشعور بالمواطنة وبالانتماء، وخاصة وأن أغلبيتهم شباب في فترة القدرة على العطاء والمشاركة في صنع القرار في مختلف المجالات، وهذه العراقيل التي عاها الشباب، شملت: عدم القدرة على تحقيق مكانتهم في الأجهزة السياسية والأحزاب والنقابات، عدم القدرة المادية على فتح المشاريع ومقابلة الخسائر الناتجة عنها نتيجة صعوبة بعد القوانين والوثائق إلى جانب نتيجة ثقافة المجتمع الذي لا تشجع الشبيبة ولا تثق أو تساندتهم من أجل النجاح والنمو، كذا غياب التام لمرافق وجمعيات المشاركة في الجمعيات والأعمال التطوعية والإنسانية.

بسبب انتشار أفكار سلبية حول مستقبل الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع: هذا حسب إجابة 19.73% من المبحوثين الراغبين في الهجرة غير النظامية أو الشرعية، وهذا ما يؤكده أغلبيتهم حيث أجابوا بكل ديمقراطية أن الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع غير مستقر، وسيؤدي للانقلاب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في السنوات القريبة الآتية، حيث أن هذه الأفكار حسب رأيهم يناقشونها يوميا عبر جماعة الرفاق، ويرونها

من أجل فتح مؤسسات ناشئة صدمهم الوقوع في الفشل بسبب تقنين العديد من القواعد وصعوبة الوثائق والبيروقراطية، إلى أن عقلية المجتمع في احتقار طبقات معينة تريد العمل بسبب الغيرة والحسد والخوف من نجاحهم أدى بالطبقات المنافسة إلى احتكار السوق بأثمان زهيدة كانت مستهدفة تعثرهم، وهو ما حدث بسبب نقص الإمكانيات المادية لديهم، وهو ما أدى بهم إلى الإفلاس والوقوع في المديونية اتجاه الدولة، ولزوم تعويض فوائد لم يستطيعوا الحصول عليها بعد، في حين أن الصنف الثاني من مؤيدي هذا الرأي أكدوا أنهم رغم محاولاتهم العديدة للحصول على قرض أو وسائل نقل للعمل إلا أن الإدارات المعنية ككل مرة لم تكن تنصفهم، وخاصة أنهم تكونوا بشهادات تستوجب عليهم التصنيع والإنتاج أفضل من العمل في مؤسسات الدولة برواتب زهيدة، وأمام هذه الطموحات الكبيرة في الرغبة في التمكين وتعزيز وسند الدولة أصابهم الإحباط والاغتراب إلى ضرورة الهجرة لبلدان سيدعمونهم ماديا ومعنويا وحتى أن أفراد أو ثقافة تلك المجتمعات لا تحبط الساعي بل تشتري منهم ويساعدون الآخرون.

جدول 9: يبين عدد مرات إقدام المبحوثين لطلب ملف الهجرة النظامية

وعلاقته بالرغبة في الهجرة بطرق غير نظامية.

الرغبة في الهجرة: عدد مرات طلب تأشيرة:	بطريقة غير النظامية		بطريقة قانونية		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
02-01 مرة	03	10 %	27	90 %	30	100 %
03-05 مرات	09	75 %	03	25 %	12	100 %
أكثر من 05 مرات	18	100 %	-	-	18	100 %
المجموع	30	50 %	30	50 %	60	100 %

يبين الجدول أعلاه توزيع المبحوثين الراغبين في الهجرة بطريقة نظامية وطريقة غير نظامية على أساس عدد مرات طلبهم للهجرة بطريقة قانونية، حيث يميل الاتجاه العام للإجابات أن الفئتين الراغبين في الهجرة بطرق مختلفة متساوية من حيث النسبة، وهذا يعود لطبيعة العينة وطريقة اختيار أفراد الدراسة فقط.

أما بإدخالنا المتغير المستقل المتمثل في عدد مرات طلب تأشيرة الهجرة بطريقة نظامية وتأثيره على المتغير التابع الذي هو طبيعة الهجرة المرغوب فيها، نجد أن الاتجاه الأول (أهتم بالهجرة بطريقة غير شرعية) معزز من طرف الفئات التي أقدمت للحصول على التأشيرة لأكثر كم 05 مرات بنسبة 100%. كما عزز نفس الاتجاه في المرتبة الثانية من طرف 75% من المبحوثين الذين رفضت لهم التأشيرة بين (03-05 مرات)، مقابل 25% ممن أقدموا على طلب التأشيرة بين (03-05 مرات) ألا أنهم غير مهتمين بالهجرة غير الشرعية. في حين أن الاتجاه الثاني والذي يمثل فئة الراغبين في الهجرة فقط بطريقة قانونية، معززة من فئة الذين طلبوا التأشيرة للمرة الأولى أو الثانية فقط بنسبة 90%، مقابل 10% ممن طلبوا الهجرة للمرة الأولى والثانية إلا أنهم لديهم استعداد للهجرة بطريقة غير نظامية.

باعتمادنا على معامل الارتباط لتبيان طبيعة العلاقة بين عدد مرات طلب التأشيرة من أجل الهجرة بطريقة نظامية وعلاقتها بالرغبة في الهجرة غير النظامية، تم التوصل إلى وجود علاقة ارتباط ايجابية قوية بين المتغيرين قدرت ب: $R=0.7$. مما يعني أن تقنين فرص الخروج والسفر، ووضع العديد من الشروط القانونية والضغوطات وأحيانا تصبح مجحفة ولا تراعي الطاقات وطموحات شباب المجتمع، كثيرا ما تؤدي إلى الانتفاض والرغبة في كسر هذه

على طبيعة العمل الذي تريد تؤوله لكونه من مهام الذكور).
بعد تجاوز السن اللازمة للزواج بنسبة 14.29% : أجاب نسبة هامة أيضا من المبحوثين الراغبين في الهجرة غير الشرعية والمقربين ب 21 مبحوث من أصل 30 أن تفكيرهم في الهجرة أتى مباشرة بعد تجاوز سن رغبتهم في الاستقرار الأسري وبناء عائلة، وأكد الغالبية منهم أن هذا ناتج من عدة عراقيل منها (الاهتمام بالدراسة، عدم توفر الإمكانيات المادية، عدم وجود مسكن مستقل، عدم وجود عمل واستقرار مهني، غلاء شروط الزواج، إعالة العائلة لهم)، مما يجعلهم غير مؤهلون لذلك في نظر العائلة والمجتمع، رغم رغبتهم في ذلك حتى لو كانت الإمكانيات والظروف لا تسمح بذلك، أما إجابة ثلاث من عنصر الإناث من مجموع 21 مبحوث، أن ذلك نتيجة (عدم تلقي طلبات الزواج بسبب التنمر على صفاتهم الخلقية)، مما جعل هذه الفئة خاصة الذكور يرغبون للاستقرار في بلدان أوروبية تتيح لهم الاستقرار العاطفي حتى لو كان غير رسمي، وإن كان رسمي فإنه لا يتطلب مهر وإمكانيات كبيرة، وبما يساعدهم حسب الآخرين من الحصول على فرص الاستقرار الأسري والاستقرار أيضا في البلد الأجنبي بشكل رسمي، وهذا ما أكدته النسوة الثلاث حين أكدن أن (حصولهن على جنسية أجنبية وأوروبية خاصة بمساعدة أحد عائلاتهن أو لولوجهن في أعمال ومشروعات هامة هناك سيتمكن من خلاله لأخذ ما يردن للزواج منه من البلد الأصلي لأن الفتيات التي يحصلن على وثائق وجنسيات أخرى يصبحن مطمع الشباب في بلدها ولا تحتاج لإثبات جمال شكلي من أجل حصولها على شريك لبناء أسرة، وإن تعذر عليهن ذلك لبأس في الحصول على زوج أجنبي حتى لو كان كبير في السن أو من ديانة مختلفة).

بسبب البطالة، من أجل مساعدة عائلي بنسبة 12.24% : في نفس السياق أجاب أغلبية المبحوثين منهم الذكور والإناث أن السبب الآخر في الرغبة في الخروج بهذه الطريقة هو البطالة وعدم الحصول على وظائف توافقت مهاراتهم وشهاداتهم الجامعية، مما جعلهم يعيشون في فراغ نفسي ووقتي يساهم في الدوران في دوامة الأفكار السلبية والرغبة في الهجرة لبلدان تتيح فرص عمل حتى لو كانت بسيطة أو لا تتوافق مع شهاداتهم إلا أنها تكون حسب تصريحاتهم (أولا تعينهم على العيش بكرامة أمام الراتب المغربي وعدم البقاء في فراغ ثانيا من أجل القضاء على الروتين والاغتراب والعيش دون فائدة خاصة وأن هذه الدول تتيح فرص للعيش والتكوين والعمل بالساعات من أجل الاكتساب المزدوج وأيضا من أجل إكمال الدراسة لمستقبل أفضل، ثالثا لكون أن الجميع هناك يعمل جميع الأعمال دون الاستناد لطبيعة الجنس أو طبيعة العمل، حيث أن الاحتقار في المجتمع يجعل الشباب يهربون من تأدية العديد من الأعمال عكس القيام بها في دول أوروبية، كما أن ليس هناك لتقسيم لأعمال تخص الإناث وأخرى عيب على الذكور مثلا وهو حسب رأيهم ما يتيح فرص الكسب وقت الفراغ والجني)، وهو ما جعل الغالبية منهم أكدوا (أنهم يشفقون على حالة أمهاتهم وآبائهم ممن يعملون لسنوات طوال وأقنوا حياتهم لأجلهم ولم يستطيعوا بعد الحصول على سيارة، حيث أشار العديد في رغبتهم في إدخال الفرحة والتعويض لآبائهم وأخواتهم ببعث لهم هدايا فجائية تتمثل في السيارات التي يمكن حسب آرائهم اقتنائها في مدة أقل من أشهر، وأيضا مساعدتهم ماديا من أجل تحقيق حلمهم في البناء والتشييد لكونهم أعظم الأحلام عند والدهم خاصة).

عند عدم التمكن من الحصول على فيزا بطريقة رسمية بنسبة 10.88% : كما أشار أكثر من نصف المبحوثين المقدر عددهم ب 16 مبحوث من أصل

بشكل مستمر منتشرة في مواقع التواصل الاجتماعي، وما يؤكد ذلك الانقلاب الحادث في العديد من الدول العربية كالعراق وسوريا... وأشار الأغلبية منهم أن الفرار هو الحل خاصة بعد اندلاع حرائق مروعة خطيرة ومنتالية كل مرة، أدت لخسائر مادية وبشرية لا يمكن تعويضها في أقل من مئات السنين في العديد من ولاية الوطن لأسباب كانت مقصودة حسب تصريحاتهم، لأن الغد غير آمن بالنسبة لهم، خاصة وأن ليس لديهم مكانة مهنية أو اجتماعية تحتملهم على البقاء من أجل أهدافهم الهامة هنا، وبما أنهم وصلوا لسن العمل وتفجير طاقاتهم فهم غير مضطرين للدخول في حروب أهلية أو انقلاب سياسي أو خارجي يعطل لهم مستقبلهم الاجتماعي والمهني، كما أشار الأغلبية منهم أن الواقع المعيشي في ارتفاع والمستوى الاقتصادي لا يسمح بفتح مناصب لهم، وهو ما يؤكد أن شباب التسعينات والثمانينات أكثر فرص من الشباب الحالي وبما فرص العمل والاستقرار المهني في تراجع مستمر منذ بداية الألفيات، وهو ما يستمر حسب آرائهم في فترتهم وفي المستقبل أيضا، كما أشارت أفكار الأغلبية في نفس الصدد بعض المناوشات والصراعات الأهلية واللغوية الحادثة في المنطقة، أين أكد البعض أن التمييز القائم في وطنهم على أساس (عربي يتكلم اللغة العربية الرسمية وأمازيغي يتكلم اللغة الأمازيغية غير المعترف بها) جعلهم يريدون الهجرة إلى أوطان تعترف بلغاتهم وهويتهم الأمازيغية أكثر من وطنهم والصراعات الموجودة في حياتهم اليومية وحتى الإدارية نتيجة هذه المسألة المتعلقة بالهوية ونشر التمييز بين أفراد المجتمع الجزائري الواحد المتنوع في الثقافات والعادات واللغات.

بسبب نمط الحياة والقيم السائدة: بنسبة 19.05% أجاب الأغلبية من المبحوثين أيضا أن نمط الحياة والقيم السائدة لا توافق مستوى قيمهم الحديثة واهتماماتهم الحالية، فالأغلبية منهم يريدون توفير أجواء عائلية واستهلاكية ومعيشية تتوافق مع القيم العصرية السائدة في مختلف دول العالم الأوروبية، حيث نقد العديد منهم طريقة عيش آبائهم وأجدادهم وطريقة تدخل الأمهات والنساء في النمط المرغوب لديهم في السكن والزواج، حيث هناك من قالوا: (أن رغبتهم في السفر والسهر خارج المنزل تسبب لهم مشاكل عائلية تهيئهم وتقلل من قدراتهم على اتخاذ قرارات تتعلق بالنمط المرغوب للعيش فيه) وكما أشار الآخرون: (أن رغبة أمهاتهم في السكن معها ومع الإخوة في نفس المنزل العائلية لا يتفق مع الشروط التي يريدها للحياة مع شريكته المستقبلية، والرغبة في الخروج مستقل أدى لمرض الأمهات ولتدخل أخواتهم في صراعات يومية معهم، أما فكرة الهجرة أهون للعائلة من رؤية أولادهم يعيشون في بيوت مستقلة)، كما أكد الأغلبية من نفس العينة أنهم لم يعودوا يتفقون مع الأفكار والقيم التقليدية لمجتمعهم والسائدة داخل عائلتهم وفي محيطهم، حيث أشاروا أن الأخبار المتعلقة بهم تنتقل أحيانا قبل أن تصل إليهم، وأي خطأ تقع فيه لا يمكنهم مواجهته لأنهم يحاولون مواجهة شائعات المجتمع والوسط المعيشي أولا، إلى جانب التدخلات المختلفة وترصد جميع حركاتهم، وهذا عكس ما هو سائد في الدول الغربية إذ أن المجتمع هناك كل واحد يعيش حياته وليس حياة الآخرين)، كما أن ثلاث من الإناث في هذا الصدد أجبن أن السبب هو في عدم الرغبة في الزواج وهذا يعادي قيم العائلة وثقافة المجتمع الجزائري، حيث أن الاثنتين منهن أدرن الهجرة (من أجل العيش والاستقرار سويا في بين وتكوين أسرة مشتركة بينهم حيث أكدن أن هذه القيم لا تعتبر عار أو حرام أو غير قانونية في المجتمعات الأوروبية)، أما الثالثة كان من (أجل نفس السبب إلا أن غايتها ليس الاستقرار الأسري مع شريك هناك، وإنما من أجل بناء مشروعها الخاص هناك لأن أهلها لم يوافقوا هنا

نظرية الصراع لكارل ماركس في ما أطلق عليه مصطلح الاغتراب «والذي يعني أن الفرد يجد نفسه غريب عن وسائل الإنتاج (فرص العمل والمجال الاقتصادي)» (مجدي أحمد، 2013، صفحة 32)، وخاصة أن هذا الشعور يتفاقم حين يدرك الغالبية منهم أن بلدهم هو بلد الخيرات، ويمكن توزيع الثروات والمناصب بشكل ديمقراطي وعادل حتى تتسنى لهم الفرص أمام الآخرين الذين يحصلون عليها بطرق غير عادلة أو بطرق غير واضحة، وهنا يتفاقم الشعور بعدم المكانة والعيش في الغربة وعدم المساواة والاستغلال من طبقات تملك رساميل وموارد اجتماعية أفضل، مما يقل من شعور المواطن والرغبة في الرحيل ولو كانت بطرق خطيرة على المجتمع ذاته وعلى أنفسهم.

ب- هناك علاقة ذات ارتباط ايجابية قوية قدرت ب $R=0.64$ بين متغير عدم الاستقرار العائلي بارتفاع الرغبة في الهجرة.

لا ننكر أن الغالبية من العلماء المهتمين بتفسير السلوك المنحرف أو القيم غير المقبولة اجتماعية وحتى قانونية في مثل دراستنا هذه أكدوا على تداخل العوامل في شقها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والعولماتي (...)، هي سلسلة من الاختلالات حتى تتولد لدينا دوافع وتفسيرات لظواهر وأفات معينة، وهو ما يجعل الظاهرة في علم الاجتماع خاصة متداخلة الأسباب والتفسيرات، من ثم فإن السبب الاقتصادي والرغبة في العمل والاستقرار الوظيفي لدى الشباب أدى إلى اختلال آخر في حياة هؤلاء الشباب وهو عدم القدرة على الاستقرار العائلي، وهو ما جعلنا نتوصل إلى أن أغلبية غير المستقرين مهنيا هم أكثرهم عزوفا على بناء أسرة أو بالأحرى أكثرهم عدم قدرة على الزواج وبناء أسر، وبالتالي أكثرهم رغبة في الفرار، والهجرة بطرق غير شرعية، أكد البعض منهم أن ربما في البلدان الأجنبية يتمكنون من الحصول على زوجات بدون تكاليف مثلما في وطنهم، بينما أكد البعض الآخر أنه بهذه الطريقة يتمكن من الهروب على قيم العائلة التي ترفض عليه جعل زوجته تسكن معهم، هو غير قابل إلا أنه لا يتمكن من مواجهة القيم الاجتماعية سواء تلك التي تتطلب تكاليف ومهر مقارنة بقدراته، أو تلك التي تتطلب تقاليد وعادات تقليدية لا تتفق مع نمط الحياة الحديث الذي يحلم هو به. هذا ما أكدته النظرية السوسيولوجية لدوركيهايم الذي أشار أن الهجرة السرية والخروج عن القيم المعروفة عادة تنجم عندما «لا يستطيع الفرد تحقيق أهدافه بالوسائل المشروعة المتاحة، وعندما لا يستطيع الاندماج ثقافيا في المجتمع والذي يكون بسبب تناقض واختلافات في ترتيب القيم والرؤى والاهتمامات، فيلجئ إلى الانسحاب والهروب حتى يتمكن من تحقيق آماله بعيدا وفق اهتماماته هو، ولو اعتمد في ذلك طرق غريبة وغير مشروعة، بالتالي تعتبر الهجرة غير الشرعية حسب صورة من صور هذا الانسحاب، وعلى هذا الأساس فإن الهجرة السرية تعبر عن موقف لا معياري أي أنه يخرج من القيم والمعايير التي وضعها المجتمع، كما أن التقاليد تعتبر إحدى الأسباب الرئيسية التي تدفع الأفراد إلى الهجرة غير الشرعية» (علي يونس، 2010، صفحة 223).

ت- هناك علاقة ارتباط سلبية تامة قدرت ب $R=-1$ بين ضعف المشاركة الاجتماعية والسياسية للشباب في المجتمع بالرغبة في الهجرة.

الاغتراب لا يتولد فقط من العزل الاقتصادي والاستغلال المادي وعدم فتح فرص العمل والتمكين، حيث أنه مفهوم «له جوانب ثلاثة تتمثل في الجوانب الثقافية (نسق القيم)، الجانب الاجتماعي (سلب الحرية في النسق الاجتماعي)، والتكيف (المواقف الاجتماعية) الجوانب الشخصية (صراع الأهداف)» (مجدي أحمد، 2013، صفحة 32). مما يعني أن المواطن وتحقيق الذات والمكانة لدى الفرد، تنطلق من مشاريع وخطوات الاعتراف به

30 يرغبون في الهجرة بطريقة غير نظامية أن عدم القدرة على الحصول على التأشيرة للبلدان الأجنبية خاصة الأوروبية بطريقة رسمية لعدة مرات جعلهم يقدمون للهجرة بهذه الطريقة، حيث أكدت هذه الفئة أن من حق المواطنين السفر والهجرة سواء من أجل تبديل الجو والتعارف على الثقافات الأخرى، أو سواء من أجل العمل، وأكدوا أن هذه الطريقة في تقنين خروج المواطنين هي عدم تمكين الشعب من حقوقهم المختلفة، وأشاروا أن هذا التقنين لا يعتمد عليه في عدة دول أوروبية إذ من حق الطلبة ومن العمال وحتى الشباب السفر والترويج على النفس والتعاشيش أينما يريدون حتى لأوقات معينة، وأن تقنين ذلك من الخروج والدخول في هذا الوطن جعلهم يختارون بالتضحية بأنفسهم لسنوات معينة من أجل الحصول على أوراق تسمح لهم بالخروج والدخول بطرق رسمية، حيث أن الغاية الأساسية تجربة مختلف الفرص المتاحة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية وأيضا الرغبة في زيارة عائلاتهم بعد الحصول على وضعيات مستقرة.

بعد الطلاق مباشرة بنسبة 3.4%: أخيرا أشار ذكر واحد واربعة نسوة أن التفكير في الهجرة بهذه الطريقة، كان نتيجة طلاقهم مباشرة، حيث أكد الذكر أن السبب هو أن طليقته خلعتة وأخذت أولاده لرجل أجنبي، وأراد أن يبرهن لها قدرته أيضا على السفر لو صبرت ولم تقدم بالإساءة إليه وإلى أولاده بهذه الطريقة، أما النسوة أكد أنهن عنين من صورة مشوهة ومن لمسة العائلة وراء طلاقهن مباشرة، ومن منهن يردن الإقدام على هذه الطريقة من أجل الهروب من جبروت الطليق وتدخله في حياته وقسوته على أطفاله معنوبا وماديا، بينما اثنتين منهن أكد أنهن لا يردن الزواج مجددا من رجل يحمل رجل يحمل نفس التفكير السائد لدى أغلبية العقلية الذكورية في المجتمع، لهذا أردن تغيير حياتهن حتى لو أدى ذلك بهن للمهلك أو الوصول بسلام.

4. المناقشة

توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج الهامة، والتي يمكن تحليلها وتفسيرها في ضوء الإطار النظري وحسب الفرضيات المطروحة إلى:

أ- توجد علاقة ارتباط ايجابية حسب معامل التوافق قدرت ب: $R=0.51$ بين عدم الاستقرار المهني والرغبة في الهجرة غير الشرعية. هو ما يؤكد أن العامل الاقتصادي وعدم الاستغلال الصحيح للطاقت خاصة وأن أغليبيتهم من حاملي الشهادات الجامعيين حسب نتائج الجدول (04)، جعل الغالبية منهم يحسون بالاغتراب عن واقعهم، حيث لا يستطيعون التأقلم مع متطلبات الواقع المعيشي الحالي وهم لم تتح لهم فرص استغلال قدراتهم، أو تحقيق استقرارهم المهني، مع العلم أن نتائج الدراسة توصلت إلى أن الهدف من العمل لا يرتبط بمستوى الراتب أو مستوى الدخل المعيشي وليس له علاقة بالحالة المادية للفرد كما أكدته نتائج الجدول (07)، وهو ما يعلل أيضا أن أغلبية الموظفين في المجتمع هم برواتب أغليبيتهم لا تتعدى 40.000 دج حسب نتائج الجدول رقم (05)، إلا أن رغبتهم في الهجرة بطريقة غير شرعية منعقدة تماما مقارنة بالشباب الذين يقضون يومياتهم في أعمال حرة وبدون ضمان وبأعمال غير معترف بها ولا يؤدنها بطريقة غير قانونية حسب نتائج نفس الجدول، مما يعني أنهم فئة غير مستقرة ويعيشون من الخوف والقلق الدائم المصاحب من وضعيتهم المهنية المضطربة، أيضا وهو ما يؤكد في المرتبة الثانية مباشرة أن البطالين الذين لا يمارسون أي عمل لا بطريقة خفية ولا بطريقة معترف بها، هم أيضا يميلون للرغبة في الهجرة غير الشرعية لبلدان لعلهم يجيدون فيها فرص عمل وفرص للتحرك والنشاط والاستقلال المادي والاجتماعي، مع فرص أوسع وأوفر، وهذا ما أكدت عليه

من خمس سنوات آتية، مما يجعل الفرار حلالاً لا يريد العيش في وطن مهدد بالحرب وعدم الاستقرار لاحقاً، كما أكدت ذات الفئة أن الواقع الاقتصادي متدهور وأن القدرة الشرائية للمواطن ستبقى في ارتفاع كبير كما هو متداول، ولن يتحسن الواقع المعيشي لأكثر من عشرين سنة لاحقة، مما يجعل أحلامهم صعبة التحقق في وطنهم. مما يعني أن الدافع المهم الرابع نحوي الهجرة غير الشرعية لدى فئة المبحوثين هو بسبب غياب الأمن المجتمعي، حيث يتمحور الأمن المجتمعي حسب هذه النظرية حول مسألة: «الهوية أو بعبارة أخرى حول ما يمكن الجماعة من الإشارة إلى نفسها بعبارة نحن في مقابل الآخر، الذي يشكل تهديداً موضوعياً لهذه الهوية التي تمثل أمة، أئنية، أو جماعة دينية، ويعتبر الأمن المجتمعي من أبعاد الأمن البشري والإنساني(..)، وتعد مسائل الهوية المطروحة في المجتمعات الغربية (خاصة تلك المتمثلة في العرق)، حالياً أحد المظاهر الأكثر خطورة على الأمن» (نسيم و عزوز، 2020، الصفحات 72-73).

5. خاتمة وتوصيات.

توصلت الدراسة التي تم إجرائها على عينة من المبحوثين الراغبين في الهجرة غير الشرعية والهجرة النظامية، إلى عدة أسباب ودوافع كانت وراء رغبة 30 مبحوثين مهتمين اهتماماً كبيراً بالخروج بطريقة غير قانونية عكس الآخرين، وتتمثل هذه الدوافع في:

عدم الاستقرار المادي والرغبة في تحقيق الذات واستغلال طاقاتهم في ما ينفعهم داخل بلدهم، حيث أن وضعية عدم الاستقرار المادي وعدم الإنتاج جعلتهم يعيشون في اغتراب وعدم تحقيق الذات، وخاصة وأن أكثرهم من ذوي المحصلين على شهادات جامعية، مما جعلهم يبحثون عن فرص لإثبات قدرتهم على العمل والعطاء.

اختلاف وتناقض القيم بين الأجيال السابقة والجيل الحالية من أغلبية المبحوثين، ممن يعتبرون أن القدرة على الاستقرار الأسري يرتبط كثيراً بقدرتهم على العمل، وبما أن شرط القدرة المادية لم يتحقق عزف الأغلبية على الزواج، أيضاً في ضل رغبتهم في عدم احترام تقاليد العائلة التي تؤكد على ضرورة الشباب إحصار العروس إلى منزل العائلة وليس إلى منزل مستقل، وأصبح الشاب غير المحقق لاستقراره الأسري والعاطفي، بمثابة عبء على الأسرة التي تريد تزويج أولادهم صغار مثلاً ما في السابق، وفي ضل تعارض الاهتمامات، ورؤية الشباب في أنفسهم في ثقل وإحراج، أصبح الهروب بالنسبة لهم حل إما للعيش بشكل مستقل، أو من أجل ربح تكاليف الزواج المرتفعة وفق عادات المجتمع، أو من أجل العيش مع جنس مماثل، أو التخلص من عبء الطلاق، أو عدم الزواج الذي يعتبر غير مرغوب وانحراف حسب نظرة مجتمعهم.

عدم تمكين أفراد المجتمع، وعدم السماح لهم بالمشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية، مما ولد لديهم انعدام المواطنة، وتقليل من عاطفة الانتماء والارتباط بالوطن، وعدم تحقيق هذا الشرط وعدم إعطاء وتعزيز الدور الاجتماعي والديمقراطي والسياسي للشباب في وطنهم جعلهم يشعرون بالاغتراب وعدم الانتماء، والرغبة إلى بلدان قد يحسون فيها أكثر بلمساتهم وصنيعهم وقراراتهم.

عيش الفرد الجزائري في ضل تناقض بين العالم الحالي الذي يشجع على التعايش والحرية والسفر وغرس القيم العالمية، والتشجيع على التمكين وتحقيق الطموحات وتحدي الصعوبات، أمام تأثيرات وسائل التكنولوجيا المختلفة، وبين واقعه الاجتماعي والقانوني الذي يضع له قيود وشروط قاسية

والتمكين والاعتراف بأفكاره وتشجيع آرائه، وإتاحة المشاركة له في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية، حتى يحس لنفسه أنه عنصر فعال ومحترم وله آرائه وكلمته وقراره في وطنه، وعدم تحقيق هذا الشرط وعدم إعطاء وتعزيز الدور الاجتماعي والديمقراطي والسياسي للشباب في وطنهم جعلهم يشعرون بالاغتراب وعدم الانتماء والرغبة إلى بلدان قد يحسون فيها أكثر بلمساتهم وصنيعهم وقراراتهم.

ث- هناك علاقة ارتباط ايجابية قوية قدرت ب $R=0.7$ بين تقنين شروط الهجرة النظامية بارتفاع ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

الفرد بطبعه شخص لا يحب الإكراه والتقنين والقواعد، وقد كانت الهجرة في سنوات سابقة في المجتمعات العربية بما في ذلك الجزائر، وحسب إجابة المبحوثين أنهم كانوا يهاجرون بطرق سهلة بدون تقنين وبدون تأشيرة فقط باستخدام بطاقة التعريف الوطنية، وهو ما أكدته البعض الآخر ممن ذكروا أن في الدول الأوروبية للفرد أكثر من فرص لزيارة أكثر من خمسين بلد بنفس التأشيرة، إلا أنهم الشعب الوحيد الذين قيدت حريتهم لأسباب مجهولة، وحرمتهم الدولة حسب إجابتهم من فرص الخروج والسفر والعمل، بالتالي وضعوا العديد من الشروط القانونية والضغوطات، وأحياناً تصبح مجحفة ولا تراعي الطاقات وطموحات شباب المجتمع، كثيراً ما تؤدي إلى الانتفاض والرغبة في كسر هذه القواعد والقيم المجحفة من قبلهم، خاصة وأنهم في مرحلة الرغبة في الاكتشاف وفي عصر تعزيز التنوع الثقافي وتشجيع الاختلاف القيمي والتعارف والتعايش العالمي، مما ولد لديهم رغبة في كسر القواعد ورفع الأكره وتحقيق آمالهم الذي أصبح صعب حتى بطرق غير شرعية، لأنهم لا يستطيعون حسب دوركهايم من تحقيق ذلك بالوسائل المشروعة المتاحة، وأمام الاختناق من الواقع المعيشي وعدم الاستقرار الاجتماعي والمادي من جهة، وأمام الرغبة في مواجهة التقاليد ورفع القواعد «خاصة إذا علمنا مدى تأثير وسائل الإعلام وما تثبته من برامج يكون له دور هاماً في تحريك الدوافع الذاتية» (مجدي أحمد، 2013، صفحة 32)، وبالتالي تبقى هذه الهجرة لهذه الفئة وسيلة لتحقيق الأهداف التي لا يمكن الوصول لها في مجتمعهم بسهولة.

ج- هناك علاقة بين انتشار الأفكار السلبية حول واقع الاجتماعي والاقتصادي كقيم اجتماعية حديثة لدى فئة الشباب بارتفاع الرغبة في الهجرة غير الشرعية.

استطاع الجدول الأخير لخص أهم الدوافع التي كانت وراء رغبة المبحوثين في الهجرة غير الشرعية، حيث كرر مجدداً المبحوثين أن السبب الأول هو عدم إتاحة فرص المشاركة السياسية والثقافية للشباب، حيث أكد الأغلبية منهم أن هناك عراقيل في عدم التمثيل الصحيح لاحتياجات الشبيبة، ونقص فرص المشاركة بأرائهم السياسية والمتعلقة بالحياة المعيشية والاقتصادية، وهذا ما قلل لديهم الشعور بالمواطنة والانتماء.

من جهة ثانية أشار المبحوثين إلى مشكلة في الهوية الاجتماعية والنتيجة من صراعات أهلية وظروف أمنية مضطربة في المنطقة، يجعل من ينشرها ومن يهدد أمن شباب المجتمعات العربية والجزائرية، إلا أن الغالبية منهم أكدوا أنها محور الساعة ويتم مناقشتها نشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة خاصة فايسبوك وأنستغرام، وتشمل هذه المواضيع الأمنية، أن الجزائر بلد مهدد بالحروب الأهلية الناتجة من التمييز والعنصرية والاختلافات القائمة بين المتكلمين اللغة العربية واللغة الأمازيغية، وظروف أخرى تتمثل في الحرائق المفتعلة من بلدان أخرى وذات أغراض خطيرة ومجهولة تهدد أمن البلد في أقل

- تبني استراتيجيات متوسطة المدى للعمل على إصلاحات اقتصادية وسياسية هامة في الدول العربية لجذب المواطنين، وتحسيسهم بالهوية القومية، دون إهمال أهمية تفعيل الجانب الاجتماعي والتوعوي في تقوية قيم الروح الوطنية.
- تخصيص حصة من المهاجرين بصورة قانونية تستقبلها الدول المتوسطة المتقدمة.

6. قائمة المراجع

1. قانون العقوبات الجزائري، رقم 15/ 01/09، المؤرخ في مارس 2009، الجريدة الرسمية، الجزائر.
2. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ألاسكوا. 2009م. موجز السياسات الاجتماعية حول هجرة الشباب في البلدان العربية، العدد الثالث، ص 1-13.
3. هوادف، بهية و تومي هجرة. 2021م الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها. مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، المجلد الثالث، العدد السادس، ص 132-159.
4. بورني، نسيم و عزوز نور الدين. 2020م قراءة تحليلية في أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية. مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد الثاني، العدد الرابع، ص 64-74.
5. البدو، عبد الهادي خليل. 2009م. علم الاجتماع السكاني، المجلد 01، دار الحامد للنشر والتوزيع-عمان.
6. طيبي، راجح. 1 جانفي 2007م الهجرة غير الشرعية (الحرقه) من خلال الصحافة المكتوبة دراسة تحليلية. المنشورة بتاريخ 31 ديسمبر 2007، جريدة الشروق اليومي، الجزائر.
7. حلي، عبد الرزاق علي. 2005م. علم اجتماع السكان، الطبعة 01، دار المعرفة- الاسكندرية.
8. مساني، فاطمة. 2020/2019م. محاضرات مقياس الإحصاء لطلبة السنة الأولى دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة البويرة- الجزائر.
9. مجدي، أحمد. 2013م. الاغتراب والهجرة غير الشرعية، دراسة سيكومترية مقارنة، دار المعارف الجامعية-دمشق.
10. الزيدي، مفيد. 2010م. أزمة انسان أم أزمة أمة (هجرة العرب نحو الغرب)، جريدة/العرب/الأسبوعي، العدد 28.
11. يونس، علي. 2010م. مبادئ علم الديموغرافيا، المجلد 10، دار وائل للنشر- عمان الأردن.

تنبعهم من السفر والرحيل والتعارف والاكتشاف، بالتالي تعتبر الهجرة غير الشرعية نتيجة لتقنين و=الهجرة النظامية التي تعتبر حق من حقوق الإنسان حسب القوانين الدولية والإنسانية.

وجود صراعات أهلية، يجهل من ينشرها ومن يهدد أمن شباب المجتمعات العربية والجزائرية خاصة، إلا أن الغالبية منهم أكدوا أنها محور الساعة ويتم مناقشتها نشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة خاصة فايسبوك وأنستغرام، وتشمل هذه المواضيع الأمنية، أن الجزائر بلد مهدد بالحروب الأهلية الناتجة من التمييز والعنصرية والاختلافات القائمة بين المتكلمين اللغة العربية واللغة الأمازيغية، وظروف أخرى تتمثل في عدم القدرة على حفظ القدرة الشرائية للفرد، وعدم المقدرة على تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي.

- توصيات و اقتراحات.

- خلق مناصب عمل تلائم قدرات ومهارات الخريج الجامعي والشباب البطال في المجتمع بصفة عامة.
- رفع القدرة الشرائية للفرد من خلال تدخل الدولة في خفض ثمن السلع المختلفة، مع برنامج تشجيع التنمية الذاتية وتشجيع الاستهلاك والمنتجات المحلية الوطنية من أجل تخفيض ثمن أغلبية السلع.
- تمكين الشباب وتفعيلهم مشاركتهم السياسية والمدنية والديموقراطية، وتعزيز حقوقهم في الانخراط والتمثيل واتخاذ القرارات والنقاشات العامة في مختلف المجالات.
- خفض تكاليف الزواج وتقنين المهور لدى الشباب وجعل الزواج مسؤولية كل الطرفين من ذكر وأنثى، مع ضرورة تقنين التكاليف لدى مستلزمات العروس الأنثى.
- إعادة النظر في إجراءات القروض ومشاريع وكالات التشغيل المختلفة ووضع التسهيلات اللازمة للشباب الطموحين، الراغبين في بناء الوطن والعمل، مع التخفيض من نسب الفائدة، وتسهيل الإجراءات الإدارية والقضاء على التماطل التي تقتل عزيمة الشباب في هذا المجال.
- إعادة النظر في قوانين الحاكمة للهجرة بين مختلف الدول، مع تكثيف الرقابة الجماعية على الحدود البرية والبحرية كمسؤولية دولية جماعية خاصة التنسيق اللوجستيكي الفعل بين الدول المجاورة وذات مناطق عبور.
- تفعيل هيئات وجمعيات خاصة في متابعة الشبكات الكبرى المسهلة لوسائل الهجرة غير الشرعية والعمل على تفكيكها.
- تحديث الترسانة القانونية لردع المهاجرين السريين وكذلك الشبكات المختلفة العاملة في هذا المجال والناقلين سواء منهم البريين أو البحريين أو الجويين الذين أصبحوا مدعويين إلى الالتزام باليقظة في مراقبة الأشخاص الذين يتم نقلهم بين الدول.